
إشكالية تجديد الخطاب الديني الإسلامي بين ضرورات الواقع
وإكراهات المناهج الغربية.

أ. نأبي بوعللي؁

قسف الفللسفة؁

المركز الجامعي مصطفى اسطنبولي؁ معسكر.

Résumé

La problématique du renouvellement du discours islamique : Exigences du réel et contraintes des méthodes occidentales

عدد خاص أبريل 2008

168

مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ

La religion n'est une fin en soi, ni d'ailleurs un élément détaché du contexte social et des préoccupations des gens.

Partant de là, il convient de considérer la religion comme étant constituant au sein d'un ensemble social intégré et aspirant à la stabilité et à la solidarité du groupe.

C'est dire que la relation entre l'homme et la religion ne se limite pas aux pratiques comportementales dans les mosquées ni à l'observance des rites hérités des ancêtres, cette relation exprime, en fait, une fonction culturelle qui transcende le rituel en vue d'une totalité aux dimensions ontologiques et métaphysiques.

Cependant la non prise en compte de ces dimensions est de nature à dogmatiser les esprits en leur inculquant les idées du passé devenues aussi désuètes qu'obsoètes.

C'est dire qu'on ne pouvait se libérer du poids du passé qu'en lui appliquant une nouvelle lecture, réaliste et surtout sensible à l'actualité et aux changements dans le monde.

D'où le questionnement suivant :

- pourquoi la pensée musulmane reste-t-elle prisonnière des méthodes occidentales ?

- faut-il croire que la pensée musulmane est tenue de suivre l'occident dans sa réforme ? et est-elle obligée de revisiter le texte religieux ? Telles sont les questions traitées dans cette communication.

إن الدين ليس غرضاً في حد ذاته، ولا هو جزء بمفرده مفصول عن حياة الجماعة وانشغالات الناس، بل ينبغي النظر إليه من حيث هو عنصر جوهري مكون ضمن منظومة اجتماعية متماسكة، تسعى بكل قدراتها إلى المحافظة على استقرار واستمرار الجماعة وتطورها. ومن هنا يكون الارتباط بين الإنسان والدين ليس مجرد ممارسة سلوكية داخل أسوار المساجد فقط، أو طقوس تتوارثها الأجيال عبر الزمن، بل يعبر هذا الارتباط عن وظيفة عقيدية وحضارية (دينية ودينية) تبتعد عن تشخيص الدين في جانبه الأدائي وتأخذه في جانبه الدائري والشمولي من حيث هو وظيفة متكاملة الأبعاد الأنطولوجية والميتافيزيقية.

غير أن التغافل أو التقصير في إدراك أبعاد هذه الوظيفة المتجددة للدين في حياة الفرد والجماعة والتي تتخطى حدود الزمان والمكان - من حيث أن الدين ذو طبيعة مرنة يستوعب جميع مظاهر التحولات في كل الأمكنة والأزمنة - وكذا تحجير العقول ضمن حيز التصورات والأفكار الموروثة عن السابقين، التي صارت

عاجزة عن تلبية احتياجات المجتمع الإسلامي المتنامية، وحل أزماته المتراكمة والمعقدة، حيث تصبح قضية التحجر نتيجة منطقية لمراحل متتابعة من الانحدار في الفكر الديني، والتي ستقود حتما إلى تآكل وتصدع المجتمع تدريجيا، ولقد برزت مؤشرات عديدة تبين هذا العجز في ملاحقة التطورات التي تجتاح المجتمع الإسلامي وعلى مختلف الأصعدة، وتؤكد حالة الاغتراب المزوج التي نعيشها اليوم من خلال مظاهر التسلط والقهر التاريخي، بفعل تغليف الحاضر بغلاف الماضي، إذ لا يمكن التخلص من عبء الماضي إلا باجتهادات وقراءات جديدة من منظور الواقع والراهن في ظل التغيرات التي يشهدها العالم، وما تفرضه طبيعة التطور البشري نفسه دون المساس بالأساس الانطولوجي للوحي. غير أن الإشكالية تتعمق عندما نعرف أن المناهج الغربية، وما خلفته العلوم الاجتماعية في حقل دراسة الأديان، أضحت تشكل سندا قويا للمفكرين المسلمين الذين يحاولون رسم صورة لدينهم وحضارتهم، ومن ثم يظل السؤال المركزي يعاود الظهور دائما: لماذا يظل الفكر الإسلامي رهين المناهج الغربية؟ هل يعني هذا أن الفكر الإسلامي لا يزال عاجزا وفي حاجة إلى غيره؟ وهل من الضروري أن يمر الفكر الإسلامي بما مر به الفكر الغربي في مسألة الإصلاح وتحريك النص الديني؟ هذا ما ستحاول هذه الورقة الإجابة عنه.

لا شك أن رهانات التحديث، وما تفرضه دينامكية الدولة العصرية من آليات في أشكال الممارسة والتنظيم و التسيير في كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية قد فرصت نفسها بقوة على المجتمعات الإسلامية ذات البنية التقليدية نتيجة التحولات الكبرى التي يفرضها المحيط العالمي من خلال حضوره على الساحة سياسيا واقتصاديا وإيديولوجيا وثقافيا وعلميا، وهو الحضور القوي الذي يدفع إلى التحول ويحرص عليه، ويدعو إلى مراجعة الكثير من القيم والثوابت والمرجعيات التي تشكل البنية الرمزية والهيكلية والقانونية والأخلاقية للمجتمعات الإسلامية. وهنا بالضبط يبرز التحدي الخطير، حيث يمثل الخطاب الديني إحدى هذه المرجعيات، بل يمثل المرجعية الأساسية المعنية بإعادة القراءة نظرا لمركزية هذا

الخطاب، وما يمثله من قيمة حيوية في حياة الأمة، وكذا من جهة الدور المحوري الذي يجب أن يلعبه في تحقيق صور هذا التحديث والمساهمة فيه استجابة لتحديات الواقع والراهن.

ولمقاربة هذه الإشكالية يجدر بنا أولاً تحديد مفهوم الخطاب الديني وتحديد قيمته في حياة الإنسان بصفة عامة، ولماذا ارتبط هذا الخطاب بمسألة التأويل وخضع للنقد في الغرب، وكيف انعكس ذلك على أعمال المفكرين الليبراليين في العالم الإسلامي؟

يحدد الاستاد حسن حنفي الخطاب الديني بقوله: "سواء كان مقدسا أو دنيويا، إلهيا أم إنسانيا، وحيا أم إلهاما، نقلا أم عقلا. وهو أكثر الخطابات عمومية لأنه سلطوي، أمري تسليمي إذعاني، قد يكون خطابا عقائديا كما هو الحال في علم الكلام، أو باطنيا كما هو الحال في التصوف، أو تشريعيًا كما هو الحال في الفقه وأصوله، يقدهسه الناس حتى ليصبح بديلا عن المقدس ذاته...يعتمد على سلطة النص أكثر من اعتماده على سلطة العقل، يعتبر نفسه حطما ومقياسا لأنواع الخطابات الأخرى، يتوحد به الحكام بحيث يصبح الخطاب الديني والخطاب السياسي خطابا واحدا، تكثر المذابح والحروب، ويتم تكفير المخالفين باسمه، يدل على مرحلة تاريخية قديمة قاربت على الانتهاء لأنه أقدم أنواع الخطاب يؤدي أحيانا إلى الغرور والتعالي والتعصب ولا يقبل الحوار لأنه خطاب أخلاقي يعتمد على سلطة القائل وإرادته، لا يحتاج إلى مقاييس للصدق إلا من صدق القائل" (حسن حنفي. 264. 1997).

وانطلاقا من التعريف السابق للخطاب الديني وما يمثله من مكانة رفيعة وغداء روحي في حياة الأمم والشعوب، ولذا نجد كل أمة سواء كانت بدائية أو متحضرة إلا ولها فكرة دينية، وتراث ديني تعزز به وتقدهسه، وتنقله للأجيال اللاحقة. وقد أكد التاريخ أهمية ذلك من خلال تتابع الرسل، وتواصل الرسائل إلى مختلف الأمم والشعوب الضالة، كما يؤكد الواقع اليوم عودة الدين والتدين في

أوروبا بحثا عن الخلاص من قهر الحضارة المادية. ولذلك نؤكد أن الدين هو نواة الحضارة، والمحور الأساسي الذي تدور حوله مختلف جوانب حياة الإنسان. ونظرا لأهمية ومركزية الخطاب الديني من جهة، ونظرا لأهمية التحديات وجديتها وما فرضه الوضع الجديد من تحولات فكرية وسياسية واقتصادية تزامن مع عولة تجتاح كل شيء، توجهت جهود الباحثين والمفكرين في العالم الإسلامي إلى محاولة تحريك الخطاب الديني ليتلاءم مع ما تفرضه طبيعة التطور الحاصل والاستفادة من العصرية والتحديث حتى لا تظل المجتمعات الإسلامية تعيش على الهامش ومحرومة من قيم الحداثة الايجابية. غير أن جهود هؤلاء الباحثين أمثال محمد أركون ونصر حامد أبو زيد قد ارتكزت على مناهج وأدوات بحث غربية في تحليل الخطاب الديني اعتقادا منهم أن هذه المناهج التي استلهموها من الغرب هي التي حققت التحولات الأكثر عمقا وجذرية في الغرب وهي التي كان لها الفضل في تحقيق تلك الوثبة التاريخية للحضارة الغربية.

وللوقوف على حقيقة هذه المسألة يجدر بنا تناول قضية التأويل أو الهرمينوطيقا كفن لنقد الكتاب المقدس في الغرب، والتي تركزت بالأساس على نقد سلطة الكنيسة التي انفردت وحدها بتفسير الكتاب المقدس واحتكرت لنفسها هذا الحق المزعوم، ثم الوقوف على دلالة تلك المحاولات وأبعادها ونتائجها ومن ثم تأثير تلك المناهج في الخطاب الديني الإسلامي.

وبالفعل فقد مثلت الحداثة تحديا قويا أمام المجتمعات الإسلامية بما تحمله من قيم تتحدر عن ثقافة الغرب ذات الأصول الدينية المسيحية أضحى المسلمون أمامها في مفترق طريقين: إما المحافظة على قيمهم التقليدية ذات الهوية المحافظة أمام غزو الحداثة بقيمها التقنية المادية والثقافية، تلك القيم التي صارت ضيقة لاستيعاب التحولات السريعة والخطيرة من حولهم، إن نظرتهم إلى الماضي الذهبي وتشبثهم العنيف به، قد حجب عنهم رؤية الحاضر في ضوء مختلف، وإما الانخراط في قيم الحداثة بأبعادها وانعكاساتها المختلفة ومقايضة ذلك ببعض التنازلات، التي ظلت الأمة متمسكة بها لقرون من الزمن. غير أن الإشكالية لا تزال قائمة ولم

يتوصل فيها إلى حل بين أجنحة متصارعة تتبادل التهم قد تصل إلى حد التكفير، حيث نجد كل فريق يصبو سهامه ضد الفريق الآخر دون نتيجة تذكر. إن تيار المجددين على اختلاف توجهاتهم المعتدلة أو الراديكالية يتبنى أصحابه مقولة أننا نعيش الآن عصرا جديدا لا يمت بأية صلة للماضي لا في شكل الحياة، ولا في أنماط السلوك، ولا في طرائق التفكير. وفي رأي أصحاب هذا الاتجاه أن "التراث" هو الماضي خيره وشره، بليبراليته وتقليديته بعقلانيته وأساطيره، وأنه أيا ما كانت عناصر التقدم والاستنارة والعقلانية في هذا التراث، فإنها تظل في النهاية عناصر تنتمي إلى الماضي وتعجز عن مخاطبة الهموم والمشكلات التي تطرحها الحياة في شكلها الراهن" (نصر حامد أبو زيد. 177. 2000).

ولما كان التجديد لا يعني فقط التحول ألقيمي المادي المباشر بقدر ما يعني تغيير أساس الواقع ألقيمي الثقافى بأبعاده المختلفة بما في ذلك الخطاب الديني مما جعل المجتمعات الإسلامية تعيش حالة من التمزق بين الواقع ذي الطبيعة المحافظة من ناحية، والنزوع نحو تحقيق انسجام مناسب مع مظاهر الحضارة والتقدم من جهة أخرى، وهنا تمثل إشكالية التجديد صدى لذلك التوتر القائم بين السلطة التقليدية للخطاب الديني والرغبة الملحة في تطوير الذات من خلال الانخراط في حضارة كونية والتي بدأنا نشعر بالابتعاد عنه لاسيما وان الغرب يزيد في توسيع الهوة بيننا وبينه بفضل التقدم الطاغي للعلم والتكنولوجيا، وحيث أن الخطاب الديني صار عاجزا عن ملاحقة التطورات المتسارعة التي تجتاح المجتمع الإسلامي والتي تستدعي حلولا تتماشى مع روح العصر، صار من اللازم كذلك تجديد الاجتهاد الذي أصبح ضرورة بقاء لتحقيق تنمية المجتمعات الإسلامية ودفعها نحو الحداثة الحقيقية.

وبالتأكيد على هذه الحقيقة ، فقد تم تنظيم مؤتمرا دوليا عن الدراسات القرآنية على أبواب القرن الحادي والعشرين عام 1998 أشرف عليه الاستاد نصر حامد أبو زيد "كشفت فيه المناقشات والمداخلات على أن التجديد الفكري الديني ينبثق الآن من خارج دائرة الفكر العربي" (نصر حامد أبو زيد. 249. 2000).

إن الفكرة السابقة تؤكد حقيقة واحدة وهي أنه لا مجال للانتظار في عالم تتسارع أحداثه، فإذا لم تقم أنت بهذا العمل وفي الوقت المناسب سيقوم به غير، وإذا لم تفتح الدوائر المغلقة سيأتي اليوم الذي يكسرها فيه غيرك وبقوة.

إن الحياة في صيرورة دائمة، والناس في حراك اجتماعي كبير، والوقائع متجددة باستمرار، فعلى سبيل المثال فقد فرضت التعاملات البنكية في صورتها الربوية الحاجة إلى فقه للأقليات المسلمة المغتربة والمهاجرة في الدول الغربية/وهذه حالة واحدة أو صورة من صور التجديد نحو تسهيل الحياة على هذه الفئات التي أجبرتها الظروف على هجرة أوطانها.

على أن يمتد ذلك التجديد إلى عمق المجتمعات الإسلامية، وتتصب الجهود على أهم القضايا الجوهرية، وتشمل جميع مناحي الحياة لتحقيق العدالة الاجتماعية وتحرير الإنسان من سلطة التقليد القاتل، وجميع مظاهر البؤس والفقر والحرمان وهي المظاهر التي لا يستطيع أي متأمل موضوعي للحياة أن يقفز عليها أو أن ينكرها، وهي القضايا والأولويات التي تمثل جوهر وحقيقة مقاصد الشريعة الإسلامية، لتتسع بعد ذلك دائرة الإصلاح والتجديد فتحارب الفكر الماضي المترسب، لأن الإسلام كدين ليس مسئولاً عن حالة الانحدار الفكري والتخلف الحضاري، بل إن مسؤولية ذلك تقع على عاتق الفكر الديني غير الصحيح الذي تبلور في سياقات اجتماعية وسياسية وتاريخية، وفي ظل تحالفات إيديولوجية مصلحية ارتبطت بفئات اجتماعية، ومن ثمة فرض هذا الفكر الديني على الناس حتى تحول إلى مرجعية مقدسة بفضل امتداده التاريخي. وهكذا تحول وانتقل إلى دائرة المقدس.

وبالرغم من الاندفاع القوي من قبل أنصار التجديد والمتحمسين له والداعين إليه، فإن محاولاتهم تلك القائمة على تقديم قراءات جديدة للتراث الديني في ضوء المناهج الغربية التي أفرزتها الهرمينوطيقا، والدراسات اللاهوتية بالإضافة إلى ما خلفته الدراسات النقدية للكتاب المقدس والتي توسعت وامتد نطاقها لتطال أي نص كان سواء كان نصاً تاريخياً أم نصاً تشريعياً أم نصاً أدبياً، وكذلك ما حققته

العلوم الاجتماعية في دراسة الظاهرة الدينية في الغرب، وبالرغم كذلك من تشديد البعض على أهمية الهرمينوطيقا كمبحث خاص بدراسة عملية الفهم وخاصة فيما يتعلق بتأويل النصوص لإعادة قراءتها" في هذه المرحلة التي نعيد فيها ترتيب أوراقنا وصياغة أنفسنا والبحث عن هويتنا الحقيقية، وإعادة قراءة هذه الهوية كنص عصي ملفز مستغلق، في هذه المرحلة البنية الرمادية، تلح دراسة التأويل إلحاحا وتكاد تكون ضرورة بقاء" (عادل مصطفى. 09. 2003).

وبالرغم من كل ذلك، فقد لاقت محاولات المجددين تلك صعوبات وانتقادات من قبل أولئك الذين ينظرون إلى المناهج الغربية بحذر شديد ، على أنها نشأت في مناخ وبيئة غير البيئة الإسلامية، وأن نقد المقدس في الغرب بدأ عندما صار هذا المقدس مدنسا بسبب ممارسات رجال الدين والكنيسة الذين أسأؤوا إلى الديانة المسيحية أكثر مما خدموها، وحاربوا العلم، وأحرقوا الكتب، وطاردوا العلماء والمفكرين المتحررين من سلطة الكنيسة، حيث قاوم العلماء بشدة تسلط الكنيسة باسم الدين وراحوا يبحثون عن دين يحرر الإنسان من عبودية الكنيسة حيث "اشتد البحث في العصر الحديث عن دين يتفق مع العقل والطبيعة وحرية الإنسان والعدالة الاجتماعية والتقدم في التاريخ كما ظهر في فلسفة التنوير والدين الطبيعي لحاقا بروح الدين وجوهر اليهودية والمسيحية" (حسن حنفي. 231. 1998).

إننا نجد بالإضافة إلى الاختلاف في الإطار التاريخي والاجتماعي لدواعي التجديد وملابساته بين المسلمين والغرب لتراثهم الديني، أن المجددين في العالم الإسلامي متهمون أيضا بأنهم قد تعاملوا مع التراث الإسلامي بعقلية الانتقاء إذ " من الملاحظ أن تلك الآليات والمناهج التي تقوم من خلالها تلك القطيعة التامة مع التراث، والتواصل مع مناهج دراسة الدين في الغرب، تقوم عند هؤلاء على التعصب والحذف والإغفال لكل ما يعارض وجهة نظرهم، وما يخافها فإما أن يغيب أو تكون الاتهامات جاهزة مقولبة لكل من يخالف هذه الآراء بالرجعية والتخلف وعقلية القرون الوسطى إلى آخر تلك الاتهامات عن سمات العقل الإسلامي عند الليبراليين الإنسانيين في العصر الحديث، والسؤال الذي يطرح نفسه ألان: إلى من

يقدم هذا النتاج الفكري، هل يقدم للشعوب الإسلامية أم أنه يقدم للغرب؟" (أحمد محمد جاد. 227. 2008).

وإلى جانب تلك الصعوبات السالفة الذكر التي تواجه أنصار التجديد، فهناك صعوبة أخرى - وهم يدركون خطورتها - تتمثل في أن العقل العربي الذي من المفروض أن توكل له مهمة القيام بالتجديد لا يزال سجين سلطتين هم: سلطة الدين وسلطة السياسة، وفي نظرها أن كلتا السلطتين تمثلان عائقا كبيرا من الصعب تجاوزه فالسلطة الدينية متحجرو والسلطة السياسية مستبدة" وفي غياب ديمقراطية حقيقية تسمح بتداول السلطة السياسية، وتسمح بوجود منابر ثقافية وفكرية حرة تعبر عن كل الاتجاهات والقوى في الواقع، تتجمد حركة المجتمع ويصاب عقل الأمة بالنعفن، ويصبح أي حديث عن التنمية حديث خرافة" (نصر حامد أبو زيد. 2000: 129).

وهكذا وبالنظر إلى خصوصية الموضوع ودرجة حساسيته يبقى اختيار التجديد مرهونا بما يقدمه من نتائج ملموسة على ارض الواقع أمام النزعات الارثودكسية المتعصبة والمحافظة، ولذلك يري بعض المفكرين أنه من الأفضل تحويل ميدان الصراع وتوجيه الجهود نحو نقد الأنظمة السياسية وممارساتها إذ أن أي تجديد حقيقي يبدأ من جهة تحقيق العدالة السياسية التي تترتب عنها بقية الأمور الأخرى، فتحقيق المساواة والمجتمع المدني والديمقراطية هي من ضرورات الدولة العصرية، ومن سمات المجتمعات المعاصرة. أما الوقوف عند عتبة نقد الخطاب الديني ما هو إلا تكرار لنفس الأخطاء التاريخية، وبالتالي لن يكون هذا الجدل سوى حلقة أخرى من حلقات ممارسة الصراع، هذا الصراع الذي لن يكون أكثر من دورة جديدة من دورات علم الكلام، الذي لم يورث سوى القيل والقال، بحثا عن سراب الحقيقة المتوهمة، والتي توجد بكل تأكيد في أماكن أخرى.

الهوامش:

- حسن حنفي، تحليل الخطاب، مجلة الجمعية الفلسفية المصرية، مطبعة العمرانية الجيزة، العدد 6، سنة 1997، ص: 264.

-
- نصر حامد أبو زيد، الخطاب والتأويل، المركز الثقافي العربي، بيروت ط1، سنة 2000، ص:177.
 - نصر حامد أبو زيد، الخطاب والتأويل، مرجع سابق، ص:249.
 - عادل مصطفى/فهم الفهم(مدخل إلى الهيرومينوطيقا)، دار النهضة العربية، بيروت، سنة2003/ص:9.
 - حسن حنفي، تطور الفكر الديني الغربي، مجلة الجمعية الفلسفية المصرية، العدد7، سنة 1998، ص:231.
 - أحمد محمد جاد، أثر نظريات التأويل على إشكاليات تفسير القرآن الكريم، مجلة الجمعية الفلسفية المصرية، مركز الكتاب، القاهرة، العدد16، سنة 2008ص:277.
 - نصر حامد أبو زيد، الخطاب والتأويل، مرجع سابق، ص:129.